الصباح الاقتصادية 12

العدد 3582 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 3 جمادى الاخرة 1441 - الموافق 28 يناير 2020
Tuesday 28 January 2020 - No.3582 - 12 th Year

ربط سعر صرف الدينار بسلة غير معلنة من العملات سياسة ملائمة لاقتصاد البلاد

«النقد الدولي»: القطاع المصرفي الكويتي شهد أداءً قويا عكسته نسبة كفاية رأس المال خلال 2019

- الهاشل: البيان الختامي للبعثة رحب بجهود «المركزي» في تعزيز متانة القطاع المصرفي والمالي وزيادة تحصينه
- توقعات بارتفاع إنتاج الكويت من النفط بنحو طفيف ليصل 2.7 مليون برميل يومي

محمد الهاشل

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنحو 3 في المئة العام الحالي
- الحكومة تخطط لزيادة الإيرادات غير النفطية بإدخال الضريبة الانتقائية على التبغ والمشروبات السكرية

- يتوجب التسعير العادل للخدمات الحكومية عند مستويات استرداد التكاليف وترشيد عمليات التحويلات إلى المؤسسات المختلفة
- ضرورة بذل الجهود لتعزيز إدارة الأزمات ووضع أطر لتسوية أوضاع البنوك في حال تعثرها

أصدر صندوق النقد الدولي أمس الاثنين البيان الختامي الذي أعدته بعثته إلى الكويت في الفترة بين 7 و 20 يناير الجاري في إطار المشاورات الدورية لعام 2020 وأظهر أن نمو الاقتصاد المحلي بلغ 0ر7 في المئة العام الماضي.

وأوجز محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أبرز مضامين البيان الختامي للبعثة وما تناوله من طبيعة التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي وسبل مواجهتها وترحيب البيان بجهود (المركزي) في تعزيز متانة القطاع المصرفي والمالي وزيادة تحصينه.

وقال الهاشل إن بيان البعثة جاء ضمن ثلاثة محاور رئيسية تشمل التطورات المالية الكلية الراهنة في الكويت والتوقعات الاقتصادية الكلية والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات ومناقشة السياسات.

وقد نشر موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني البيان وأشاد في بدايته بتحسن نمو القطاعات غير النفطية في الكويت الذي بلغ نحو 3 في المئة العام الماضي مدفوعا بقوة الإنفاق الحكومي والاستهلاكي.

وذكر البيان أن نمو القطاع النفطي تأثر بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 1 في المئة في ظل تمديد اتفاق (أوبك +) لتخفيض الإنتاج من النفط وعليه فمن المقدر أن يحقق الاقتصاد المحلي نموا بنحو 0ر7 في المئة عام 2019 مقارنة بنحو 2ر1 في المئة عام 2018.

وأشارت توقعات البعثة إلى ارتفاع إنتاج الكويت من النفط بنحو طفيف خلال العام الحالي ليصل إلى 2ر7 مليون برميل يوميا مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 0ر3 في المئة.

كما توقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنحو 3 في المئة العام الحالي على أن تتسارع وتيرة ذلك النمو إلى 3ر5 في المئة على المدى المتوسط مدعوماً بزيادة كل من الإنفاق الحكومي والتوظيف ونمو الائتمان على أن يبلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي نحو 1ر5 في عام 2020 و 2ر7 في المئة على المدى المتوسط.

وعن التضخم أفادت البعثة بأنه وسط ارتفاع كل من أسعار المواد الغذائية والنقل وتباطؤ وتيرة تراجع الإيجارات في القطاع السكني فإن معدل التضخم السنوي لعام 2019 سيبلغ نحو 1ر1 ونحو 1ر8 في المئة العام الحالي مع بدء ارتفاع الإيجارات في القطاع السكني.

وذكرت البعثة أن رصيد الموازنة العامة سجل (بعد خصم مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية) عجزا بنحو 8 في المئة من الناتج المحلي للسنة المالية 2018/2019 «إذ لم تتمكن الحكومة من إصدار أي دين جديد منذ أكتوبر 2017 «بانتظار موافقة مجلس الأمة على قانون الدين العام الجديد مما اضطر الحكومة إلى السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لسد العجوزات في الموازنة».

وتوقعت تراجع فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات الكويت ليصل إلى نحو 5ر8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 وسط تراجع الصادرات النفطية وارتفاع الواردات.

ونوهت بالأداء القوي للقطاع المصرفي الذي عكسته نسبة كفاية رأس المال التي بلغت نحو 17ر6 في المئة في سبتمبر 2019 وما تتمتع به البنوك المحلية من سيولة وفيرة على المدى القصير في حين سجل معدل صافي القروض غير المتنظمة بعد خصم المخصصات المحددة مستويات منخفضة بلغت نحو 2ر1 في المئة من إجمالي محفظة القروض مما يعكس تحسن جودة الأصول لدى البنوك.

وبينت أن نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة ارتفعت إلى نحو 229 في المئة وتراجع صافي الدخل من الفوائد نتيجة تقليص هامش أسعار الفائدة على الإقراض المصرفي وتكلفة الأموال متوقعة أن يتسارع نمو الائتمان مع تدفقات إضافية محتملة لرؤوس الأموال ووفرة السيولة المصرفية.

ولفتت البعثة إلى قرار (المركزي) الكويتي أواخر عام 2018 بزيادة سقف القروض الشخصية الذي أثمر تسارعا في نمو الائتمان المصرفي مشيدة بدوره في استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية بحرفية عالية للحفاظ على جاذبية الدينار الكويتي ودعم الإقراض الموجه للاقتصاد.

وقالت إنه على الرغم رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في عام 2018 فإن (المركزي) الكويتي أبقى أسعار الفائدة دون تغيير باستثناء القرار في مارس 2018 وقام فقط برفع سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو).

وأشارت البعثة إلى أن (المركزي) خالف قرارين للفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة على الدولار خلال عام 2019 وجاراه في تخفيضه الثالث لأسعار الفائدة في أكتوبر الماضي معتبرة أن ربط سعر صرف الدينار بسلة غير معلنة من العملات هي سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي قدمت دعامة فعالة ومرونة نسبية لسعر الصرف خلال فترة قوة الدولار الأمريكي.

وأشادت البعثة بسياسات (المركزي) الرقابية الحصيفة في التنظيم والإشراف التي ساهمت في الحفاظ على مرونة القطاع المصرفي مؤكدة في الوقت نفسه دعمها لخطته إجراء دراسة شاملة لأدوات التحوط الكلي لضمان استمرارها في تعزيز مرونة القطاع المالي ومنع تراكم المخاطر النظامية وتحقيق التوازن بعناية بين أهداف الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

كما أكدت دعمها لجهود (المركزي) الجارية لتعزيز الأطر الإشرافية والتنظيمية وتعزيز الإشراف القائم على المخاطر مرحبة بالتقدم في سبيل إنشاء هيئة شرعية مركزية في البنك المركزي ما من شأنه تقليل المخاطر الناجمة عن الاختلاف في الاجتهادات الفقهية لدى البنوك الإسلامية.

وقالت البعثة إن «التدابير المالية التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمواجهة التحديات القائمة على المدى القريب محدودة إذ تركز على الإجراءات المتاحة لها والتي لا تتطلب تغييرات تشريعية وقد حددت لذلك مجموعة من خيارات الترشيد في النفقات العامة».

وعددت هذه الخيارات والمتمثلة في سد الثغرات في برامج الدعوم والتحويلات الاجتماعية المختلفة إضافة إلى ترشيد الإنفاق الرأسمالي وأخيرا الحد من الهدر في الإنفاق العام من خلال تحسين المشتريات.

وعن الإيرادات العامة ذكرت أن الحكومة تخطط لزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال إدخال الضريبة الانتقائية على التبغ والمشروبات السكرية للخطط لها منذ فترة طويلة إضافة إلى إعادة تسعير الخدمات الحكومية وأخيرا تعزيز تحصيل الإيرادات العامة. وتوقعت البعثة أن تزداد الاحتياجات التمويلية للحكومة بسرعة وأن يتحول رصيد الموازنة العامة (بعد احتساب دخل الاستثمارات الحكومية واستبعاد مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) من فائض قدره 5ر5 في المئة من الناتج المحلي في عام 2019 إلى عجز بنفس القيمة بحلول عام 2025.

وقالت إنه «ضمن سيناريو استمرار التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية فإن أرصدة الموازنة العامة ستحقق عجوزات مالية تراكمية بنحو 55 مليار دينار (نحو 180 مليار دولار امريكي) على مدار الأعوام الستة القادمة».

وأضافت أنه «دون اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى وفي ظل الأوضاع الحالية فيما يتعلق بالتحويل إلى صندوق الأجيال القادمة فسوف تكون تغطية هذه الاحتياجات التمويلية تحديا جديا مما سيؤدي إلى استنفاد أصول صندوق الاحتياطي العام المتاح في أقل من عامين بيتما سيستمر إجمالي أصول الهيئة العامة للاستثمار بالارتفاع».

وأكدت البعثة أهمية تقليص فاتورة الأجور العامة تدريجيا من خلال المواءمة بشكل أوثق بين أجور القطاع العام والقطاع الخاص واحتواء نمو الأجور في المستقبل كما أن مواءمة هيكل الأجور العامة وتعزيز العلاوات على أساس الكفاءة وخفض فروقات الأجور المرتفعة للغاية في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص والترشيد المدروس للدعوم العامة وإصلاح التحويلات إلى المؤسسات العامة من شأنه أن يولد وفورات كبيرة».

وأشارت إلى ضرورة التسعير العادل للخدمات الحكومية عند مستويات استرداد التكاليف وترشيد عمليات التحويلات إلى المؤسسات المختلفة من خلال الضبط والتنفيذ الجاد وزيادة الاستثمارات العامة المعززة للنمو وتحسين كفاءتها.

وأوضحت أن من شأن فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق إيرادات ثابتة للموازنة العامة والمساعدة في رفع مستوى القدرة على إدارة الضرائب وتوسيع تغطية ضريبة الدخل وفرض الضرائب على السلع الكمالية.

ورأت ضرورة بذل الجهود لتعزيز إدارة الأزمات ووضع أطر لتسوية أوضاع البنوك في حال تعثرها كما ينبغي أن تركز الإصلاحات على تطوير النظام الحالي للافلاس وإعادة هيكلة البنوك وتشجيع انضباط السوق والمساعدة في حماية الموارد المالية مشيرة إلى أنه لتحقيق هذه الغاية أعدت الكويت مسودة قانون في هذا الشأن وبدأت مناقشات داخلية لإعداد خطة مناسبة لضمان الودائع في الكويت.

ورحبت البعثة بالتعديلات الأخيرة التي أدخلت وفقا للقانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية والذي مكّن شركة شبكة المعلومات الائتمانية من البدء في تجميع المعلومات الائتمانية الخاصة بالشركات وكذلك عززت جمع البيانات عن المقترضين الأفراد.

وأضافت أنه تم إنشاء نظام تصنيف شامل على مستوى الدولة مما أتاح للبنوك قدرة أكبر على تسعير المخاطر معتبرة أن (المركزي) لديه قائمة واسعة من أدوات التحوط الكلي والجزئي للحد من المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي مشيدة بالتقدم المستمر في تحسين بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

وجاءت زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى البلاد ضمن المشاورات الدورية لعام 2020 بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق وتولي بنك الكويت المركزي وبالتنسيق مع الصندوق والجهات المحلية المعنية إنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة. ومن ضمن تلك الترتيبات تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في مختلف الجهات لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة النقدية ومتانة القطاع المصرفي والمالي.

«الوطني» يعلن أسماء الفائزين في حملة نهاية العام

يحرص بنك الكويت الوطني على مكافأة عملائه من خلال السحوبات والعروض الحصرية التي يقدمها على مدار العام، وفي هذا الإطار أعلن البنك عن نتائج سحب نهاية العام لحملة الاسترجاع لغاية 50% والتي تضمنت فوز 20 من المشاركين في الحملة بمبلغ 500 دينار كويتي لكل مشارك.

أما الرابحون بمبلغ 500 دينار كويتي في حملة الاسترجاع هم:

- صباح خالد زغير الشمري
- لولوة مصطفى مرزوق المرزوق
- قاسم محمد علي الفضلي
- علي عبدالله محمد الصباح
- أحمد محمد عثمان الموسى
- عصام حاج علي
- برجيش تياجي هاري راج
- مشاري أحمد محمد الصبيحي
- ستيفن كيبوانا
- عمر محمد عبداللطيف قناوي
- طارق عبدالكريم زامل الزامل
- ساره فهد مرزوق الصويلان
- أحمد عزالدين محمود إبراهيم
- سشاليا لويشيرس اليجامان اميتيشا
- فؤاد فوزي عبد الخضراء
- عبدالله أحمد صباح السالم الصباح
- علي محمد حجي غلوم اكبر
- فيصل فهد عبدالعزيز المزيني
- راويه شاكر عبدالمجيد الكاظمي
- باسم جبرا عيسى شحيبر

وكان الوطني قد أطلق حملة الاسترجاع لغاية 50% عند استخدام بطاقات Visa الوطني الائتمانية المؤهلة لدفع قيمة المشتريات لدى مجموعة من كبرى المحال التجارية والتي انتهت في 31 ديسمبر الماضي.

وبهذه المناسبة أعلن بدر الجناح من الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني قائلاً: «لقد أطلقنا حملة الاسترجاع في شهر أكتوبر من العام الماضي، حيث منحنا العملاء فرصة استرجاع لغاية 50% على المشتريات اليومية، فضلاً عن الحصول على فرصة الدخول في السحب والربح، ونحن سعداء الآن بالإعلان عن الفائزين بمبلغ 500 د. ك».

وأكد الجناح على أن الحملة قد استحوذت على اهتمام وتفاعل كبير من عملاء البنك خاصة وانها تأتي ضمن استراتيجية البنك في التواصل مع العملاء بشكل مستمر والتعرف على احتياجاتهم، بهدف تقديم عروض وحملات استثنائية تلبي تطلعاتهم، إذ يتم تصميمها خصيصاً لتتماشى مع

بدر الجناح

- الجناح: نحرص على مكافأة عملائنا بشكل استثنائي بهدف تلبية احتياجاتهم من خلال الحملات المميزة

أنماط حياتهم المتنوعة.

وأضاف الجناح قائلاً: «توفر بطاقات الوطني الائتمانية أسلوب حياة مميز للعملاء، ونحن نحرص على التقديم لهم العديد من الحملات المميزة على مدار العام ونعدهم بالمزيد في العام الحالي». وتعد بطاقات الوطني الائتمانية الطريقة الأمثل لإتمام المدفوعات، حيث يمنح استخدامها العميل الكثير من السهولة والمزايا وخاصة عند التسوق باستخدام البطاقة الائتمانية ومنها برنامج مكافآت الوطني، برنامج مايلز الوطني، بالإضافة إلى خدمة حماية المشتريات، وخدمة تمديد فترة الضمان والكثير غيرها.

مؤشرات البورصة تواصل الهبوط.. و«العام» ينخفض 50.3 نقطة

هبوط جماعي للمؤشرات

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 3ر50 نقطة لمبلغ مستوى 7ر6282 نقطة بنسبة 0ر80 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 3ر340 مليون سهم تمت من خلال 9951 صفقة نقدية بقيمة 6ر45 مليون دينار كويتي (نحو 155 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 9ر12 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر4861 نقطة بنسبة 0ر27 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر292 مليون سهم تمت عبر 6333 صفقة نقدية بقيمة 8ر13 مليون دينار (نحو 9ر46 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 5ر68 نقطة ليصل إلى مستوى 5ر6999 نقطة بنسبة 0ر97 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر47 مليون سهم تمت عبر 3618 صفقة بقيمة 7ر31 مليون دينار (نحو 7ر107 مليون دولار).

وكانت شركات (مراكز) و(آن) و(أولى تكاف) و(آبار) و(المساكن) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (الأولى) و(أرزان) و(أعيان) و(وطني) و(آن) الأكثر تداولا فيما كانت شركات (عمار) و(رماية) و(عربي قابضة) و(مواشي) و(الأولى) الأكثر انخفاضا.

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.